تراجع القيم المتعلقة بالزواج المبكر والانجاب في المجتمع الجزائري
رؤية سوسيولوجية تحليلية

د.حســان تريــكــي
جامعة الطارف، الجزائر

الملخص :

شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولات عميقة وواسعة النطاق في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وهو ما تعكسه العديد من الشواهد الميدانية والمؤشرات الملموسة، التي تجسد أشكال هذا التحول والتغير الذي يمتد بتأثيراته إلى كافة تفاصيل المشهد المجتمعي.. وتأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، يهدف هذا المقال الى كشف وتحليل التحولات التي طرأت على القيم الأسرية لاسيما المتعلقة بالزواج المبكر والمشجعة على الإنجاب في المجتمع الجزائري.

Abstract:

After independence the Algerian society has undergone profound mutation, in the various areas; economic, social and political. This results in a large number of concrete indicators that embody forms of this transformation and change which extends with its effects throughout the social landscape. On this basis and from these considerations, this paper aims to identify and analyze mutations of the values that underlie the family organization in Algerian society, namely that of marriage age , and fertility

مقدمــة :

يعتبر موضوع القيم من المواضيع التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في ميادين عدة كالفلسفة، علم الإجتماع، التربية وعلم النفس، وهذا ما يؤكد أهميتها باعتبارها تشكل إحدى المحددات الهامة للسلوك الفردي والإجتماعي على حد سواء، كما تعتبر من المؤشرات الأساسية لنوعية الحياة ومستوى الرقي والتحضر ، إضافة إلى كونها جزء لا يتجزأ من الإطار الحضاري والثقافي للمجتمع.

وتمثل القيم جانبا رئيسيا من ثقافة أي مجتمع، بل يمكن القول أنها تمثل لب الثقافة وجوهرها. وقد ازداد في عصرنا الإهتمام بدراسة القيم وتحليل طبيعتها، لأنها تتصل بكل مجالات الحياة الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، الدينية والجمالية للأفراد والجماعات. فمعرفة قيم مجتمع ما يسمح بالتعرف على الاديولوجيات

والفلسفة العامة لهذا المجتمع، ويساعد على رسم مختلف سياسات التخطيط للمستقبل. كما أن عملية التنمية تحتاج إلى تحليل طبيعة القيم، من أجل تدعيم ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ونبذ كل ما يعيق تقدمه.

وتستهدف الدراسات الاجتماعية للقيم، معرفة محركات السلوك لاستغلالها في دفع عجلة التنمية، وكذلك معرفة القيم السالبة لوضع التخطيطات الملائمة لإحداث تغيير كيفي في السكان، وتغيير نظرتهم لأنفسهم، وللأشياء والموضوعات. حيث تعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد، وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة. وللقيم درجات مختلفة من التأثير على الفعل، ويرجع ذلك إلى أنها ليست متساوية في الأهمية. ومن المعروف أن كل نسق قيمي يحتوي على بدائل مقبولة اجتماعيا، لتسمح للمجتمع أو الأفسصءسسراد بأن يكونوا في توافق مع المواقف الجديدة والمشكلات[1].. ومن خلال تحليل سوسيولوجي إحصائي، سنحاول في هذا المقال كشف ورصد مظاهر وطبيعة التحول في القيم الأسرية في المجتمع الجزائري، مع التركيز على التحول في قيمة الزواج المبكر والقيمة الاجتماعية للإنجاب.

أولا - مفهوم القيم :

لقد اختلفت تعاريف المفكرين للقيمة ويعزى هذا الإختلاف والتباين إلى المنطلقات النظرية والفكرية لهم. وفي علم الإجتماع قدم الباحثون العديد من التعاريف للقيمة، ومن أقدم هذه التعاريف هو تعريف توماس وزناينكي Thomas & Znaniecki في مؤلفهما الشهير الفلاح البولندي: " القيمة الإجتماعية تعني أي معنى ينطوي على مضمون واقعي وتقبله جماعة اجتماعية معينة، كما أن لها معنى محدد حيث تصبح في ضوئه موضوعا معينا، أو نشاطا خاصا"[2]. ومن التعريفات الهامة للمصطلح التي نالت إجماعا من طرف المنظرين في علم الإجتماع، تعريف كليد كلاكوهن G.Klukhohn الذي عرف القيمة على" أنها تصور، واضح أو مضمر، يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ماهو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل، والأهداف الخاصة بالفعل"[3].

من جهة أخرى يعرف بارسونز T.Parsons في كتابه النسق الاجتماعي القيمة بأنها: "عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا، أو مستوى للاختبار بين بدائل التوجيه التي توجد في موقف معين"[4] .

كما عرف حليم بركات القيم بأنها: " المعتقدات حول الأمور والغايات، وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم، ومواقفهم، وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين أنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بنوع السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته"[5] .

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نعرف القيم على أنها أحكام معيارية يحملها الفرد نحو الموضوعات وأوجه النشاط المختلفة، تشكل محك يحدد على أساسه ما هو مرغوب فيه أو مفضل في موقف توجد فيه عدة بدائل.

ثانيا- قيمة الزواج المبكر:

الزواج هو الإطار الاجتماعي والشرعي والقانوني الذي تتشكل من خلاله الأسرة، كما أن طقوس الزواج والقيم المرتبطة به ومراسم الاحتفال الخاصة به تختلف من مجتمع إلى آخر، بل هي في تغير مستمر مع الزمن داخل نفس المجتمع. فالزواج يعد مؤسسة إجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى[6].

وتشير الدراسات السوسيولوجية والانتربولوجية إلى إنتشار قيم الزواج المبكر وتعدد الزوجات والزواج من الأقارب في المجتمع الجزائري التقليدي، حيث كانت الظروف ونمط المعيشة السائد في ذلك الوقت تشجع على هذه القيم. وفي هذا الاطار يرى **نورالدين طوالبي** في دراسته للطقوس التقليدية في المجتمع الجزائري "أن الزواج مؤسسة مقدسة في الإسلام، وهدفه الرئيسي إضفاء الشرعية على العلاقة بين الجنسين، والنكاح يستمد قيمته من التعاليم الدينية لأنه قبل كل شيء رقية تحمي من خطر الزنا" [7].

وتكشف لنا الإحصائيات المتعلقة بمتوسط سن الزواج في المجتمع الجزائري ، مدى تطور القيم والمفاهيم المتعلقة بالزواج في المجتمع الجزائري وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر من1966إلى 2006

السنوات	1966	1970	1977	1987	1998	2002	2006(*)
رجال	**23.8**	24.4	25.3	27.7	31.3	33.0	**33.5**
نساء	**18.3**	19.3	20.9	23.7	27.6	29.6	**29.9**

Source: -Ministère de la santé de la population et de la reforme hospitalière, rapport national CIPD Décembre 2003, P 21.

(*)CNES, Rapport sur le développement humain Alger, 2008, P 94.

تشير الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول السابق إلى إرتفاع مستمر في متوسط سن الزواج في الجزائر بعد الاستقلال عند كلا الجنسين، فخلال الفترة (1966- 2006)، إرتفع متوسط سن الزواج بأكثر من 10 سنوات عند كل من الرجال والنساء، ويشكل هذا الارتفاع تحولا كبيرا في المفاهيم والقيم المتعلقة بالزواج في المجتمع الجزائري.

ففي سنة 1966 كان متوسط الزواج عند النساء 18.3 وعند الرجال 23.8، وهو مؤشر على أن الزواج المبكر هو الشائع في تلك الفترة، وهذا أمر طبيعي في مجتمع ريفي زراعي (نسبة سكان الريف في الجزائر سنة 1966 تعادل 68.6%). فالزواج المبكر ذو قيمة عالية عند أهل الريف ومن أبرز الأسباب التي تشجع عليه:

- قوة التمسك بالتعاليم الدينية في البيئة الريفية والتي تدعم قيمة الزواج المبكر.
- بساطة الحياة الريفية والطموح المحدود عند أهل الريف.
- التعجيل بالزواج للتحصين وحماية الشرف.

- يهدف الزواج إلى إنجاب الأطفال الذين يشكلون اليد العاملة في الزراعة والرعي، كما أن ذلك فيه تقوية للعصبية وحماية للممتلكات.

وبقدر ما للزواج المبكر من قيمة عالية عند الريفيين، فإن الزواج المتأخر ينظر إليه نظرة نقد واستهجان جارح للشعور في كثير من الأحيان. فإذا تأخر زواج الفتاة في الريف قلل هذا من قيمتها ومن شأنها، ووصفت بأنها "بايرة" أي فاتها الزواج، وقد يصل الأمر في كثير من القرى التي بها أضرحة لأولياء صالحين، أن تؤخذ الشابة التي فاتها الزواج إلى زيارة هؤلاء الأولياء لحل "عقدتها"، وهذا ما يعكس قيمة الزواج المبكر عند الريفيين، ومبلغ إعتزازهم بها وخضوعهم لسلطانها[8].

ويؤكد الباحث مصطفى بوتفنوشات أن الزواج المبكر يشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية التقليدية، فالثقافة السائدة تجعل الشابة تخشى أن تبقى مدة طويلة عزباء، فالعزوبية وفق النظرة الاجتماعية السائدة هي بمثابة خطر من ناحية الوقوع في أفعال غير شرعية، أو تقدم المرأة في السن فتصبح غير قادرة على القيام بدورها الاجتماعي المتمثل في الإنجاب، من جهة أخرى عندما يتأخر الابن في إعلان رغبته في الزواج يرسل الأب والأم مرسول إلى الابن ليبلغه رغبة أبيه وأمه في رؤية أحفادهم قبل وفاتهم. فمبرر الموت يشكل حجة لإسراع الزواج وبعده الإنجاب لدى الابن[9].

وبالرجوع إلى الجدول رقم (1) نلاحظ أن سن الزواج في المجتمع الجزائري إرتفع بشكل مخيف حيث وصل إلى 33.5 عند الرجال و29.9 عند النساء سنة 2006، وهناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الجزائري وأرجعتها لعدة أسباب، ارتأيت تقسيمها إلى قسمين رئيسين بما يخدم أهداف باحثنا وتتمثل في:

1- أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية :

والتي يمكن حصرها في:

- أزمة السكن وعدم قدرة الشاب على توفير سكن يتزوج فيه مع غلاء فاحش في سعر تأجير المنازل.
- إنتشار البطالة على نطاق واسع، مما يجعل الشاب غير قادرا على توفير مستلزمات الزواج وضمان مصدر عيش لأسرته.
- غلاء المهور وتكاليف الزواج، وعدم قدرة الشباب عليها.
- وجود قيود قانونية تمنع الزواج المبكر (قانون الأسرة الجزائري الجديد رفع سن الزواج لكلا الجنسين إلى 19 سنة).

2- أسباب تتعلق بتغير القيم المتعلقة بالزواج:

إن الجانب القيمي له تأثيرا قويا على تفضيلات الأفراد وسلوكياتهم وإتجاهاتهم، وهناك عدة مؤشرات التي تدعم فرضية تأخر سن الزواج لأسباب قيمية تتعلق أساسا بتحول قيمة الزواج المبكر في مجتمعنا تحت تأثير عدة عوامل أهمها:

أ- إنتشارالتعليم:

لقد ساهمت النهضة التعليمية والإرتفاع الملحوظ في نسبة التمدرس لدى المرأة، وإرتفاع نسبتها في التعليم العالي في تأخر سن الزواج، وهو ما تعكسه الإحصائيات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (2): تطور متوسط الزواج الأول حسب المستوي التعليمي للمرأة.

السنة	بدون مستوى	مستوى ابتدائي	مستوى ثانوي
1970	17.8 سنة	20.7 سنة	22.0 سنة
1992	23.7 سنة	25.5 سنة	30.0 سنة

Source : CNES: Etude sur la politique en matière de population 1996, Doc-Annexe 1966.

يتجلى لنا بوضوح من خلال الجدول السابق، وجود علاقة طردية بين تأخر سن الزواج والمستوى التعليمي للمرأة، فكلما زاد المستوى التعليمي كلما تأخر سن الزواج، إضافة إلى ذلك الفارق الموجود بين سن الزواج للمتعلمات وغير المتعلمات كبير جيدا 30 و 23.7 وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الثورة التعليمية قلبت القيم المتعلقة بالزواج، فأصبحت الأسرة تفضل مواصلة الفتاة لتعلمها (حتى في سن متقدمة) على تزويجها، وهو ما يعكس تقهقر قيمة الزواج المبكر، ولم تعد لها نفوذ وسلطان قوي مثلما كانت عليه سابقا، فالفتاة أصبح همها الوحيد هو النجاح والحصول على أعلى الدرجات العلمية لإثبات ذاتها بدل الزواج في سن مبكر.

ب- عمل المرأة:

لقد ساهم خروج المرأة للعمل في تدعيم إستقلالها الاقتصادي ورفع من مكانتها الاجتماعية، مما يزيد في تشددها في إختيار الزوج، وبالتالي رفض المتقدمين لها. كما أدى عمل المرأة المأجور إلى ظهور ظاهرة جديدة وهي (العنوسة المختارة) والناتجة عن رفض النساء العاملات الإرتباط الزواجي خوفا من أن يتحكم بهن الرجال وهؤلاء في الغالب هن ممن يملكن دخلا كافيا يجعلهن في غنى عن مسئوليات الزواج، فيعزفن عن الزواج بإرادتهن[10].

ج- تأثير العولمة:

إن التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم عبر تكنولوجيات الإعلام والإتصال المتطورة كالإنترنت، القنوات الفضائية والوسائط المتعددة، أدى إلى تشويه النظرة إلى الزواج وتغيير العديد من القيم والمفاهيم المتعلقة به، مما ساهم في العزوف عن الزواج وتأخير سنه، و يتجلى ذلك في:

- إن ما تبثه القنوات الفضائية من أفلام ومسلسلات تنقل صورة مشوهة عن الزواج، وتعظم في المقابل من صورة المرأة والرجل المتحرر، حيث أصبح ينظر إلى الزواج على أنه سجن يقيد حرية المرء ويختزل طموحاته وينظر الزواج المبكر كمظهر من مظاهر التخلف.
- الترويج لنظرة حداثية تتعلق بتحقيق الذات لدى الأفراد خاصة المرأة، من خلال جعل الزواج آخر شيء يفكر فيه المرء، والذي يأتي بعد توفير كل مستلزمات الحياة من عمل، سيارة، منزل، أثاث فاخر، الأمر الذي ساهم في قلة اتجاهاتهم نحو الزواج و بناء الأسرة[11].

- التشجيع على العلاقات الجنسية خارج الزواج من خلال نشر الإباحية في وسائل الإعلام والترويج لصيغ جديدة وأطر أخرى تربط الرجل والمرأة خارج الإطار التقليدي للزواج كالعشيق amant، والزواج العرفي المشوه، وكذا الشكل الجديد للزواج المنتشر في الغرب Concubinage.

- تأثير وسائل الإعلام في محددات الإختيار الزوجي، فالمواصفات الجمالية التي تروج لها الفضائيات، تجعل الشاب أو الشابة يجد صعوبة ويأخذ وقتا طويلا في البحث عن فارس الأحلام كامل المواصفات.

- الرغبة في التحرر والهروب من المسؤولية، بل عدم القدرة على تحمل المسؤولية التي تترتب عن إنشاء أسرة، يشجع شباب اليوم على العزوف عن الزوج وتأخيره إلى سن متأخرة.

- إن ما تبثه وسائل الإعلام يدعم النزعة الفردية والمادية لدى الفرد و يضعف الوازع الديني لديه، فيصبح لا يبالي بالتعاليم الدينية المتعلقة بالزواج والأسرة.

ثالثا- القيمة المتعلقة بالإنجاب:

تكتسي القيم المتعلقة بالإنجاب أهمية بالغة في السياسات الديمغرافية الهادفة إلى الحد من النمو الديمغرافي. حيث أثبتت الدراسات أن قيم وإتجاهات الأفراد تجاه السلوك الإنجابي، لها تأثيرا قويا في إنخفاض أو إرتفاع معدلات النمو السكاني أكثر من العوامل الأخرى المؤثرة فيه. وهذا ما يعكس الإعتماد على حملات التحسيس والتوعية لتغيير القيم الإنجابية لدى الأفراد في جميع الدول، فالتجاوب مع السياسات الديمغرافية يتوقف أساسا على تغير الجانب القيمي أكثر من أي جانب آخر. على اعتبار الإنجاب هو ظاهرة بيولوجية وله بعدا اجتماعيا يخضع للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.

وتعتبر القيم الإنجابية إحدى القيم الأسرية الأساسية الجديرة بالدراسة، لما لها من إنعكاسات على النسق الأسري والنسق الكلي المتمثل في المجتمع، ونميز هنا بين القيم الإنجابية المتعلقة بالجنس أي جنس المولود المفضل عند الإنجاب (ذكر أو أنثى)، وكذلك القيم الإنجابية المتعلقة بالجانب الكمي أي قلة أو كثرة إنجاب الأطفال. وهو ما سنركز عليه في تناولنا للقيم المتعلقة بالإنجاب في الأسرة الجزائرية، أي دراسة التحول في القيم المشجعة على كثرة الإنجاب، وهذا لتوفر المعطيات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالخصوبة.

وللتعرف على تطور القيمة الإنجابية في المجتمع الجزائري، وكشف مختلف العوامل المؤثرة فيها، نعتمد على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمعدل العام للخصوبة Indice synthétique de fécondité وهو متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم إمرأة واحدة خلال حياتها. وهو ما سنتعرف علية من خلال المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): تطور معدل الخصوبة العامة في الجزائر للفترة (1966-2008)

السنوات	نسبة الخصوبة العامة (طفل/إمرأة)	السنوات	نسبة الخصوبة العامة (طفل/إمرأة)
1966	**7.40**	1988	5.29
1970	7.9	1989	6.21

4.61	1990	7.4	1977
4.40	1992	7.1	1980
4.00	1995	6.95	1981
3.14	1996	6.40	1982
2.56	2000	6.26	1984
2.4	2002	6.24	1985
2.27	2006	5.50	1986
1.82	**2008**	5.29	1987

Sources: -Rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance démographique, Alger 1983.
- CNES: Etude sur la politique en matière de population , Alger ,1996.
- CNES: Rapport National sur le développement humain , Alger , 2008, P94.

تشير الاحصائيات الواردة في الجدول السابق إلى تغير كبير في معدل الخصوبة العامة في الجزائر بعد الإستقلال، حيث إنتقل من 7.4 سنة 1966 ليصبح 5.50 سنة 1986، ثم إستمر في الانخفاض ليصل إلى 2.27 سنة 2006، ثم إلى 1.82 سنة 2008. ويشكل ذلك تحولا عميقا في هذا المؤشر في زمن قياسي. وكثرة الإنجاب في فترة الستينات هو أمر طبيعي في مجتمع تقليدي ذو طابع ريفي، حيث كانت القيمة الاجتماعية للإنجاب تشكل قيمة عليا للاعتبارات التالية:

أ- إن الطابع الريفي للمجتمع الجزائري في فترة الستينات، يدعم القيم الإنجابية، حيث نجد في المجتمع الريفي أن قيمة إنجاب الأطفال بصفة عامة والذكور بصفة خاصة، هي قيمة أساسية في حياة الريفيين. فكثرة الأطفال هو تقوية للعصبية ومصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد إسمها. وهو كذلك موضوع التفاخر، لأنهم يعبرون عن رجولة الزوج وخصوبة الزوجة، لهذا تنتشر في هذا المجتمع أدعية وتمنيات بكثرة الذرية[12].

ب- إنتشار زراعة بدائية غير آلية، تعتمد أساسا على الجهد العضلي، فيصبح الأطفال اليد العاملة التي تزيد من الكسب والرزق ومن دخل الاسرة. ففي البيئة الزراعية التقليدية، الفلاح يعتبر أولاده الصغار رأسماله الذي سيساعده في أعماله اليومية وتحقيق معدلات إنتاج أكبر، ومن ثم كان الانجاب الكثير بالنسبة للمزارع خير وبركة[13].

ج- قوة تأثير الدين في المجتمع الجزائري التقليدي – المدعم لكثرة الإنجاب - حيث يرى **بيار بورديو** أن "تمسك غالبية المجتمع الجزائري بالقيم الدينية له أثره البالغ على سلوك الأفراد، حيث تطغى بصمة الإسلام وتأثيره على مختلف أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية" [14]. فالدين الإسلامي يدعم القيم الإنجابية ويدعو إلى كثرة النسل، الذي يشكل قوة الأمة وعمادها، أما تحديد النسل فهو أمر غير مرغوب فيه عند الريفيين ولا يستجيبون له بسهولة، لأنهم يعتبرونه تحديا ومعارضة لإرادة الله، ولأنهم يعتقدون أن الولد يولد ورزقه معه. ويرجع **مصطفى بوتفنوشات** إنتشار قيمة الإنجاب فى المجتمع الجزائري التقليدي، إلى التقاليد الاجتماعية

السائدة التي تقّيم الأم بعدد الأطفال الذين أنجبتهم، أما الأب فإنه يرى أن أبنائه يشكلون أمنه الاجتماعي والذين سيساعدونه عند هرمه[15].

وبالرجوع إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن هناك فرق شاسع بين معدل الخصوبة سنة 1966 وهو 7.4 ومعدل الخصوبة سنة 2008 هو 1.82، وترجع الدراسات الديمغرافية هذا الانخفاض الحاد إلى عدة أسباب أهمها: تأخر سن الزواج لدى المرأة مما يقلص فترتها الفيزيولوجية للإنجاب، وكذلك إلى أسباب ثقافية تتعلق بإتجاهات المرأة نحو السلوك الإنجابي. حيث يشير **رون ليستاغ** Ron Lesthaeghe إلى إنّ انخفاض الخصوبة يقاس سواء بتغير الذهنيات والعقيدة على المستوى الاجتماعي والسياسي، وأنّ التغيرات داخل التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تفرز تغيرات في طرق وعوامل الإنجاب والخصوبة ترتبط بالمحيط الحضري وكذلك بالتعليم، الذي يكون نقطة انطلاق تساعد على بروز وقبول أفكار وذهنيات جديدة[16].

فرغبة الأسرة الجزائرية في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل وبالتالي تحديد عدد أطفالها راجع إلى ظروف إجتماعية وإقتصادية (تدهور المستوى المعيشي، أزمة السكن...) وكذلك هو نتيجة للوعى الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية خاصة، والذي ساهم في تغير إتجاهاتها تجاه الإنجاب.

جدول رقم(4): معدل الخصوبة حسب السن والمستوى التعليمي(لكل 1000 إمرأة) لسنة 1992

المستوى التعليمي	السـنـــــــــــن							المعدل العام للخصوبة %
	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	
بدون مستوى	52	221	262	258	192	103	25	5.6
ابتدائي	13	122	176	185	121	40	00	3.3
متوسط	19	128	175	173	119	45	00	3.3
ثانوي	02	49	147	185	49	49	00	2.5
المجموع	21	143	214	220	164	92	23	4.4

Source: CNES : Etude sur la politique en matière de population 1996.

نستنتج من الجدول السابق أن التعليم خلق لدى النساء المتعلمات إتجاهات نحو تقييم السلوك الإنجابي في ضوء الكيف وليس في ضوء الكم، فالشيء المهم أصبح نوعية الأطفال وليس عددهم، لهذا فهن أكثر إقبالا على تنظيم نسلهن. وقد شبه مصطفى بوتفنوشات تنظيم النسل هذا بالتحول النفسي الاجتماعي العميق[17] .

لهذا نجد أن جميع النصوص الأساسية تقريبا والتي تدعم برنامج التحكم في النمو الديمغرافي، تؤكد على ضرورة تطوير التعليم خاصة للمرأة وخروجها للعمل، حتى تتمكن من تنظيم نسلها. ذلك لأن أقوى وأكبر العلاقات وأكثرها ثباتا في الديمغرافيا هي العلاقة الموجودة بين المستوى التعليمي للأمهات وخصوبتهن[18] ،

فالتعليم يؤثر على سلوك المرأة إزاء الإنجاب، من خلال معرفة إستعمال موانع الحمل المختلفة وكذلك فوائد تباعد الولادات وتنظيم النسل، وكذلك يغير من اتجاهاتهن نحو الجانب الكيفي للإنجاب والمتعلق بمسؤولية التربية والتنشئة، وتوفير مستلزمات الحياة للأطفال، وتوفير فرص النجاح لهم في حياتهم. من جهة أخرى تساهم حملات التوعية والتحسيس حول تباعد الولادات وتنظيم النسل في تغيير القيم الإنجابية. وفي الجزائر سخرت الدولة كل من الخطاب الديني والسياسي والإعلامي لإنجاح البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي(PNMCD) ، الذي إنطلق في الثمانينات والذي إستهدف بالدرجة الأولى الأمهات لتغيير إتجاهاتهن وقيمهن تجاه السلوك الإنجابي.

وما يدعم التأثير القوي للجانب القيمي في إنخفاض معدل الخصوبة، هو تغير هذا الأخير وإنخفاضه أيضا في المجتمع الريفي. فبالرغم من أن الوسط الزراعي كان يشجع على الإنجاب الكثير لإعتبارات إجتماعية إقتصادية، إلا أن المؤشرات الإحصائية تشير إلى إنخفاض معدل الإنجاب كذلك في الوسط الريفي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5): تطور نسبة الخصوبة العامة حسب الوسط السكاني للفترة (1970-2002).

السنوات	1970	1986	1992	1998	2002
حضري	7.3	4.5	3.6	2.4	2
ريفي	8.3	7.1	5.3	3.0	2.5

Source : Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, population et développement en Algérie, rapport national CIPD 2003, P21.

ما نلاحظه في الجدول السابق، هو أن معدل الخصوبة، عرف إنخفاضا محسوسا في الريف والحضر على حد سواء، حيث إنتقل في المجتمع الحضري من 7.3 سنة 1970 إلى 2 سنة 2002، وكذلك إنتقل هذا المعدل في المجتمع الريفي من 8.3 سنة 1970 إلى 2.5 سنة 2002، مع بقاء إرتفاع طفيف بين معدل الخصوبة في الريف عنه في المدينة.

في ضوء الاحصائيات السابقة، يمكن القول أن القيمة الاجتماعية للإنجاب في الأسرة الجزائرية قد تغيرت تحت تأثير عوامل عديدة، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية لا تفضل إنجاب أطفال كثيرين. وهو ما أكدته الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة **فطيمة دريد** والتي كانت موضوع أطروحة دكتوراه دولة بعنوان: " النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية – " حيث أظهرت الدراسة وجود انحسار كبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب، فلم تعد قوة الأسرة في عدد أفرادها وإنّما القوة أصبحت تقاس بمدى نفوذ أفرادها في دواليب السلطة ومكانتهم في المجتمع وقدرتهم على التأثير في خدمة مصالح العائلة الكبيرة، خاصة مع تفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية والمعارف ، وقياس مكانة الأسرة بمدى نفوذ أبنائها في الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية حيث أجابت نسبة 97.5% من

أفراد العينة بتخطيهم لمثل هذه القيم المشجعة على زيادة الأطفال، كتأثير المجتمع والأهل، العادات والتقاليد، وتأثير الجانب الديني الذي حاولوا فهم الفتاوي المتعلقة به[19].

خلاصة:

من خلال ما تقدم نصل إلى نتيجة هامة وهي أن التحولات والتغيرات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مختلف الفترات التي مر بها، أدت إلى إحداث تغير قيمي كان له آثار جوهرية على نسق القيم المركزي المحدد لهوية المجتمع، حيث برزت قيم جديدة على السطح، وفي المقابل ما زال المجتمع محافظا على بعض القيم التقليدية الأصيلة. وعليه نستخلص مما سبق أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، قد تركت أثارها الواضحة والعميقة في المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة. فقد تغيرت المميزات التقليدية التي كانت تتصف بيها العائلة الجزائرية التقليدية كتركيبها ووظائفها والقيم المميزة لها . كما نستشف من خلال اتجاهات التحول في القيم الأسرية التي تم تناولها، أن الأسرة الجزائرية هي في تحول نحو العصرنة والحداثة.

وعليه فإن القيام بدراسات سوسيولوجية ميدانية لرصد وكشف مختلف مظاهر التغير التي طرأت على القيم في المجتمع، امر جد مفيد لرسم سياسة ناجعة تهدف الى المحافظة على القيم الايجابية، ووقف زحف القيم السلبية وحركة الهدم والإتلاف القيمي التي تستهدف البنية العتيقة في المجتمع.

***قائمة المراجـع:**

1. أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية، دراسات في علم الاجتماع، الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص273 .
2. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1985، ص505 .
3. نفس المرجع، ص ص 505 - 506.
4. ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، الأردن 2006، ص 22.
5. نفس المرجع: ص 23 .
6. إحسان محمد الحسن: العائلة القرابة والزواج -دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 16.
7. نورالدين طوالي: الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 88.
8. فوزية ذياب: القيم و العادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 250.
9. Mostafa Boutefnouchet: La famille Algérienne, évolution et caractéristique récentes, SNED, Alger, 1982, P79.

10. مريم يحياوي ومحمود قرزيز: ظاهرة العنوسة في الجزائر، الأسباب والآثار، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية عدد 06، جوان 2011، ص 261.
11. نفس المرجع، ص 268.
12. فوزية ذياب: مرجع سابق، ص ص 305-306.
13. عبد المنعم عبد المعطي: علم السكان، المكتب الجامعي، القاهرة 1981، ص 193.
14. Pierre Bourdieu : Sociologie de l'Algérie, édition Quadrige Puf, Paris 2010, P107.
15. Mostafa Boutefnouchet:, Opcit, P 269.
16. Ron Lesthaeghe: Les Mode de production de laïcisation et le rythme de la baisse de la fécondité en Europe de l'Ouest de 1830 – 1930, Population N° 3 INED Paris 1988 PP 623 - 646.
17. Mostafa Boutefnouchet:, Opcit, P 70.
18. جولدة عميرة: الحركة الطبيعية للسكان في دول المغرب العربي، في مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية عدد 6، جوان 2011، ص 214.
19. فطيمة دريد : النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية ، الدراسة الميدانية بولاية باتنة – أطروحة دكتوراه الدولة، قسم علم الاجتماع الديموغرافيا، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006 – 2007، ص 473.